من المهاجم الذي يضطر الى الحركة المكشوفة للسيطرة على الارض. فالنظرية القتالية المرتكزة على دفع ارتال مدرّعة داخل خطوط العدو الدفاعية، تتسبب في تعريض القوات المهاجمة لخسائر كبيرة، «وان الجانب الذي يتبع شكل المعركة الهجومية يدفع ثمناً باهظاً جداً». واقترح يوغاب ان تتمسّك اسرائيل بنظرية أمنية جديدة، تستند، أساساً، الى سلاح موجّه دقيق، والى شكل قتال دفاعي. وهو لا يذهب بعيداً من رفض الخيار الهجومي بالمطلق؛ بل يطالب الجهات المسؤولة في اسرائيل بأن «توجد اهدافاً هجومية محدّدة للدولة، وان تعطي تعليمات الى الجيش الاسرائيلي بأن يكون مستعداً للدفاع عن الدولة، والمحافظة، كذلك، على الخيار الهجومي، من أجل انجاز اهداف معيّنة. ولكن لا يوجد مبرّر للنظرية التي تعطي أفضلية كبرى لنقل الحرب الى أراضي العدو»[١٨].

واقترح الباحث البارز في مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، اريئيل لافيتا، اضافة «مركّب دفاعي ذي نجاعة، من خلال ملاءمة معيّنة مع بنية القوى، وفي وسائل القتال المستخدمة في الجيش الاسرائيلي»[١٩]. وقد توصل الى هذه النتيجة من خلال تصاعد وتيرة التسلّح في الشرق الاوسط، ممّا جعل الدول العربية تملك كميات كبيرة من الاسلحة، الأمر الذي يحبط كل مسعى هجومي اسرائيلي، حيث ستواجه القوات الاسرائيلية بجبهات كثيفة بالقوات والاسلحة الغنية بالتكنولوجيا، التي تحبط محاولات الاختراق والالتفاف، ممّا يعرّض تلك القوات لتكبد خسائر باهظة، لا تستطيع، في ظلها، الاستمرار في المعركة.

سياسياً

تساهم المبادىء التي تستند اليها النظرية الأمنية الاسرائيلية في تقييد هامش حرية القيادة السياسية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتعطي هامشاً أوسع لهيئة الاركان الاسرائيلية في تقدير حجم الاخطار التي تفرض على القيادة الاسرائيلية اتخاذ قرار بدء الحرب. وقد أشار الى هذه الحقيقة، مؤخراً، رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، عندما أكد اهمية الهجوم المسبق، كمبدأ أساسي في العقيدة العسكرية الاسرائيلية، واعتبره «حيوياً وتقليدياً». وأضاف، انه «عندما يكون واضحاً لنا اننا نقف على أعتاب حرب، واننا نملك معلومات مسبقة عن ان الحرب على وشك الاندلاع، فاننا سوف ندفع ثمناً أكبر، اذا ما انتظرناها»[٢٠]. وما يعنيه رئيس الاركان هو، بوضوح، ان القيادة العسكرية هي التي تملي المواقف الاستراتيجية على القيادة السياسية.

ان اعتبار الحق العملياتي لتوجيه ضربة اسرائيلية مضادة هو ضمان مستقبل وجود اسرائيل، يلغي، الى حد بعيد، دور العامل السياسي في كبح الميل الشديد لدى القادة العسكريين الى اللجوء الى القوة. وقد اثبتت تجارب اسرائيل، في حروبها مع الدول العربية، أهمية العامل السياسي في تقرير بدء الحرب، وفي جني ثمارها النهائية. فقد انسحبت القوات الاسرائيلية من سيناء، بفضل الضغط الاميركي؛ واستطاعت اسرائيل الاحتفاظ بالاراضي العربية، التي احتلت بعد حرب العام ١٩٦٧، بسبب الغطاء الاميركي في عهد ادارة الرئيس ليندون جونسون؛ ودلّت تجربة حرب العام ١٩٧٣ على مدى صعوبة اتخاذ القرار ببدء الحرب عبر توجيه ضربة استباقية، ممّا أثار الشكوك حول قدرة القيادة السياسية في الموافقة الدائمة على مبدأ عسكري ثابت، يرى العسكريون الاسرائيليون انه يناسب عقائدهم العسكرية. فالضربة الاستباقية تحتاج الى توظيف طاقات معيّنة في الجيش النظامي حتى يتمكّن من القيام بالمهمة المطلوبة. ويعتمد هذا على قرار سياسي من المستويات العليا. وأي ارتباك، أو خطأ، في التقدير يضع اسرائيل في وضع خطير، على غرار الساعات الحاسمة التي